والقدامى لم يثيروا هذه القضية، ولم يناقشوا مبدأ الاحتجاج بالحديث، وبالتالى لم يصرحوا برفض الاستشهاد به، وإنما هو استنتاج من المتأخرين الذين لاحظوا - خطأ - أن القدامى لم يستشهدوا بالحديث، فبنوا عليه أنهم يرفضون الاستشهاد به ثم حاولوا تعلل ذلك 0 إذاً فقد كان المتأخرون مخطئين فيما أدعوه من رفض النحاة القدامى الاستشهاد بالحديث وكانوا واهمين حينما ظنوا أنهم هم أيضاً برفضهم الاستشهاد بالحديث إنما ينهجون نهجهم 0 ونحن نحمل (ابن الضائع) و "أبا حيان" تبعة شيوع هذه القضية الخاطئة فهما أول من روج لها، ونادى بها، وعنهما أخذها العلماء، دون تمحيص أو تحقيق ثقة فى حكمهما ... ولعل منشأ تلك الفكرة الخاطئة، هو أن القدماء سكتوا عن الاستشهاد بالحديث، واكتفوا بدخوله تحت المعنى العام لكلمة (نصوص فصحاء العرب) ثم حين جاء من بعدهم ودونوا هذه الفكرة كانوا يفهمون ذلك فلم يخصوا الحديث النبوى بنص مستقل، فلما جاء (ابن الضائع) و (أبو حيان) وغيرهما ولم يجدوا نصاً مستقلاً يعد الحديث من مصادر الاحتجاج، ظنوا أن القدماء لم يكونوا يستشهدون به، وسجلوا هذا الظن على أنه حقيقة واقعة، وجاء من بعدهم فنقلوا عنهم دون تمحيص، وتابعوهم من غير بحث 0

ويؤيد هذا الافتراض أن (السيوطى) استنبط من قول صاحب (ثمار الصناعة) : (النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى - وكلام فصحاء العرب) أن النحاة لم يكونوا يستشهدون بالحديث، فعقب على ذلك بقوله : "فقصره عليهما، ولم يذكر الحديث"[1]

يقول الدكتور محمود فجال:"وهناك أسباب كثيرة تحمل على الشك فى صحة ما نسب إلى الأقدمين من رفضهم الاستشهاد بالحديث، بل هناك من الدلائل ما يكاد يقطع-إن لم يكن يقطع فعلاً - أنهم كانوا يستشهدون به، ويبنون عليه قواعدهم، سواء منهم من اشتغل باللغة أو النحو أو بهما معاً0 ولهذا لا يسع الباحث المدقق أن يسلم بما ادعاه المتأخرون 0 وسنده فى ذلك ما يأتى :

أولاً : أن الأحاديث أصح سنداً من كثير مما ينقل من أشعار العرب، ولهذا قال (الفيومى) بعد أن استشهد بحديث : **"فأثنوا عليه شراً"** على صحة إطلاق الثناء على الذكر بشر[2] قال: "قد نقل هذا العدل الضابط، عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب، فكان أوثق من نقل أهل اللغة؛ فإنهم يكتفون فى النقل عن واحد ولا يعرفون حاله[3]0

---

1 () الاقتراح للسيوطى 1/134، وانظر : الحديث النبوى للدكتور فجال ص 111 0

2 () لسان العرب 14/124، والقاموس المحيط 4/304 0

3 () انظر : مجلة مجمع اللغة العربية 3/201 0

ثانياً : أن المحدثين الذين ذهبوا إلى جواز الرواية بالمعنى شرطوا فى الراوى أن يكون محيطاً بجميع دقائق اللغة،وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى 0على أن المجيزين الرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هى الأولى، ولم يجيزوا النقل بالمعنى إلا فيما لم يدون فى الكتب وفى حالة الضرورة فقط[1]0وقد ثبت أن كثيراً من الرواة فى الصدر الأول كانت لهم كتب يرجعون إليها عند الرواية، ولا شك أن كتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه وحفظه عن ظهر قلب مما يبعده عن أن يدخله غلط أو تصحيف 0

ثالثاً : أن كثيراً من الأحاديث دون فى الصدر الأول قبل فساد اللغة على أيدى رجال يحتج بأقوالهم فى العربية، **فالتبديل على فرض ثبوته، إنما كان ممن يسوغ الاحتجاج بكلامه 0 فغايته تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ كذلك[2]0**

رابعاً : أن اللغويين احتجوا بالحديث فى اللغة، لأجل الاستدلال على معانى الكلمات العربية، وهو ما دفع (السهيلى) إلى أن يقول : "لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف فى هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان فى شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع فى شرح الجمل، وتابعهما على ذلك الإمام السيوطى[3] أ0هـ 0

ويقول الدكتور صبحى الصالح معللاً عدم احتجاج أئمة النحو المتقدمين بالحديث قال: "فذلك إن صح – عائد إلى أن كتب الحديث لم تكن متوفرة لغير ذوى الاختصاص فى ذلك الحين، ولولا ذلك لاقتصروا على الاستشهاد بها دون الأشعار، وقد تلافى المتأخرون هذا، فكانوا يحتجون دائماً بأحاديث رسول الله فى معجماتهم التى اشتملت على أنقى الألفاظ وأفصحها مصحوبة بشروحها وشواهدها، كما فى "تهذيب" الأزهرى، و (صحاح) الجوهرى و(مقاييس) ابن فارس، و (فائق) الزمخشرى وغيرهم[4]0

وفاقهم فى ذلك كله (ابن مالك) وبلغ الذروة فى كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح" فقد عقده للأحاديث التى يشكل أعرابها، وذكر لها وجوهاً يستبين بها أنها من قبيل العربى الصحيح[5]0 بل إن (ابن الضائع) و (أبا حيان)

---

1 () مجلة المجمع 3/204 0

2 () انظر : خزانة الأدب ولب لباب العرب لعبد القادر البغدادى 1/6 0

3 () أصول التفكير النحوى للدكتور على أبى المكارم ص 136-141، وانظر : الحديث النبوى للدكتور فجال ص 112، 113

4 () علوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص 332 0

5 () انظر : الدراسة النحوية للأحاديث الواردة فى أكثر شروح ألفية ابن مالك للدكتور محمود فجال فى كتابة الحديث النبوى فى النحو العربى ص 138-315،وانظر:دراسة نحوية للأحاديث الواردة فى

وهما على رأس من رفض الاستشهاد بالحديث لم تخل كتبهما من بعض الأحاديث وقد فطن إلى هذا (ابن الطيب الفاسى) فقال : "بل رأيت الاستشهاد بالحديث فى كلام أبى حيان نفسه مرات، ولا سيما فى مسائل الصرف، إلا أنه لا يقر له عماد، فهو فى كل حين فى اجتهاد"[1]0

ويقول الأستاذ سعيد الأفغانى : "وأغلب الظن أن من لم يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذى راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التى لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة[2]0

ويمكننا أن نعد قرار مجمع اللغة العربية فى مصر قولاً معتمداً فى موضوع الاحتجاج بالحديث فى اللغة والنحو 0 وهذا القرار هو : "إن العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع"[3]0

كما رأى المجمع الاحتجاج بأنواع من الأحاديث لا ينبغى الاختلاف بالاحتجاج بها فى اللغة، وهى : الأحاديث المدونة فى الصدر الأول، ككتب الأصول الستة فما قبلها، على أن يحتج بها على الوجه التالى :

أ- الأحاديث المتواترة والمشهورة 0
ب- الأحاديث التى تستعمل ألفاظها فى العبادات 0
ج- الأحاديث التى تعد من جوامع الكلم 0

شرح الكافى للرضى للدكتور محمود فجال فى كتابه السير الحثيث 1/119-324، 2/325-543 0

1 () تحرير الرواية فى تقرير الكفاية لأبى الطيب الفاسى ص 96، وانظر : الحديث النبوى للدكتور فجال ص 106 0

2 () أصول النحو ص 49 وقارن بالحديث النبوى للدكتور فجال ص 123، والسنة النبوية فى مواجهة التحدى للدكتور أحمد عمر هاشم ص 122-123 0

3 () نقل هذا القرار الأستاذ عباس حسن فى كتابه (اللغة والنحو بين القديم والحديث) ص 24، وانظر: الحديث النبوى للدكتور الصباغ ص 130، والحديث النبوى فى النحو العربى للدكتور فجال ص 127-132 0

د- كتب النبى ومعاهداته 0
هـ- الأحاديث المروية لبيان أنه كان يخاطب كل قوم بلغتهم 0
و- الأحاديث التى دونها مـن نشـأ بيـن العـرب الفصحـاء[1]0
ن- الأحاديث التى عرف من رجال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى، مثل القاسم بن محمد ورجاء بـن حيـوة، وابـن سيريـن 0
ج- الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة[2]0

يقول الأستاذ جواد رياض بعد أن نقل قرار مجمع اللغة السابق : "ومن هنا؛ فإننا نستطيع أن نعتمد على الأحاديث الصحيحة اعتماداً كلياً فى تأييد بعض قواعد النحو التى نطق بها رسول الله ، والتى توافق لغة من لغات العرب، حتى ولو خالفت رأى جمهور النحاة، لأن قول الرسول حجة فى تصحيح أقوالنا كما هو حجة فى تصحيح أعمالنا، وما ذكره هؤلاء من اللحن فى الأحاديث الصحيحة لم يكن لحناً وإنما هو لغة من لغات العرب 0 مثل ما روى عن أنس عن النبى **أنه نهى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُل قائماً، قال قَتَادَةُ فَقُلْنَا فالأَكْلُ فقال : "ذَاكَ أَشَرُّ أَوْ أَخْبَثُ"[3]0**

وفى حديث آخر قال : "... فوالَّذى نَفْسِى بِيَده إِنَّهُمْ لأَخْيَرُ مِنْهُمْ"[4]0
وطبقاً لما هو معروف عند أهل اللغة، فإنهم ينكرون لفظ **"أَشَرَّ" و "أَخْيَرُ"** ويقولون الصواب (خير) و (شر) بدون ألف كما قال تعالى : [illegible] [5] وقال تعالى : [illegible] [6]0 ولكن لا يقبل إنكارهم فإن لفظ **"أشـر" و "أخيـر"**

---

1 () كالأئمة مالك والشافعى، ولذلك قال الإمام أحمد بن حنبل فى الشافعى : "إن كلامة فى اللغة حجة" انظر : الاقتراح للسيوطى ص 24 0
2 () مجمع اللغة العربية، مجموعة القرارات العلمية فى خمسين عاماً أخرجها وراجعها محمد شوقى أمين، وإبراهيم الترزى ص 5، وانظر : أمثلة على كل ما سبق فى الحديث النبوى للدكتور الصباغ ص 133 - 135 0
3 () أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب الأشربة، باب كراهية الشرب قائماً 7/213 رقم 2024
4 () أخرجه مسلم (بشرح النووى) كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل غفار وأسلم وجهينه 8/315 رقم 2522 0
5 () الآية 24 من سورة الفرقان 0
6 () الآية 34 من سورة الفرقان 0

صحيح أيضاً، وهو عربى فصيح، وهو لغة من لغات العرب، وإن كانت قليلة الاستعمال، وبالتالى فلا يقبل إنكار هذه اللغة أو ردها ما دامت قد تكررت فى الأحاديث الصحيحة، ويوجد لها نظائر مما لم يكن معروفاً عند اللغويين وجارياً على قواعدهم، لأن النحويين كما قال الإمام النووى لم يحيطوا إحاطة قطعية بجميع كلام العرب، ولهذا يمنع بعضهم ما ينقله غيره من العرب كما هو معروف[1]0

ومن هنا يتبين أن قول الرسول (أَشَرَّ) و (أَخْيَرُ) صحيح حتى ولو كان مخالفاً لرأى جمهور النحاة، فالاحتجاج بالحديث الصحيح هو الأولى[2]0

وأخيـراً : (لا نملك إلا أن نرد قضية الاحتجاج إلى معيار لا يخطئ أبداً، وهو معيار الفصاحة والصفاء والسلامة من الفساد، فلا يحتج فى الحديث، ولا فى غيره، بمن لابس الضعف لغته، وخالطت العجمة كلامه، وتسربت الركة إلى لفظه مهما يَسمُو مقامه 0 وكان هذا المعيار الدقيق كفيلاً - لو عرفه اللغويون المتقدمون فى وقت مبكر - بإرساء قواعد اللغة وأصول النحو على دعائم ثابتة قوية، وبقطف ثمار تلك الأصول فى نتاج نحوى غنى بالشواهد كنتاج ابن مالك، وابن هشام، من رجال النحو المتأخرين وأئمته الأعلام"[3]0 ومذهبهم هو الأصل السديد الصحيح، وهو الذى أخذ به جمهور علماء اللغة الذين امتلأت معجماتهم التى تركوها بالحديث، وكذلك كتب أئمة النحو المتقدمين؛ كابن فارس، وابن جنى، وابن برى، والسهيلى، حتى قال ابن الطيب : "لا نعلم أحد من علماء اللغة خالف هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان (745هـ) فى شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع (680) فى شرح الجمل، وتابعهما فى ذلك الإمام السيوطى[4] أ 0هـ 0

والحق ما قاله الإمام مالك لا ما قاله أبو حيان، وكلام ابن الضائع كلام ضائع[5]0 وما احتجوا به على منعهم للاحتجاج ظهر لك ضعفه، لأن ما تعللوا به ورد بصورة أدق وأضبط من الذى احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر[6]0 أ 0هـ والله أعلم 0

---

1 () المنهاج شرح صحيح مسلم 7/217 رقم 2024، 8/313 رقم 2522 وانظر: مجلة الوعى الإسلامى، العدد 375 لسنة 1417هـ، ص 73 0

2 () مجلة الوعى العدد السابق نفس الصفحة 0

3 () علوم الحديث للدكتور صبحى الصالح ص 333 0

4 () أصول التفكير النحوى 136 - 141، وانظر : الحديث النبوى للدكتور الصباغ ص 130، 131 0

5 () تحرير الرواية فى تقرير الكفاية ص 101 ، وانظر : الحديث النبوى للدكتور محمود فجال ص 108، 109 0 وللاستزادة فى هذا الموضوع، انظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث للدكتورة خديجة الحديثى 0

6 () راجع أصول النحو للأستاذ سعيد الأفغانى ص 41 0

رابعاً : شبهة أن الوضع وكثرة الوضاعين للحديـث أضعفـت الثقـة بالسنة النبوية

استعراض الشبهة وأصحابها :

زعم أعداء السنة المطهرة من غلاة الشيعة، والمستشرقين، وأذيالهم من دعاة اللادينية، أن من آثار تأخر تدوين الحديث إلى ما بعد المائة الأولى من الهجرة، أن اتسعت أبواب الرواية وفاضت أنهار الوضع بغير ضابط ولا قيد - منذ فتنة عثمان بن عفان حتى لقد بلغ ما روى من الأحاديث الموضوعة عشرات الألوف لا يزال كثير منها منبثاً بين تضاعيف الكتب المنتشرة بين المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها، مما يجعل الثقة بصحة الأحاديث ضعيفة، ويجعل المرء لا يطمئن إلى السنة النبوية من حيث ورودها[1]0

هذه هى خلاصة شبهتهم التى طعنوا بها فى حجية السنة المطهرة، وفى مصدريتها التشريعية، كما طعنوا بها فى عدالة حملة الإسلام من أهل

---

[1] () أضواء على السنة محمودأبو رية ص 18، 268، وانظر له قصة الحديث المحمدى ص 49 - 56 وشيخ المضيرة ص 218، وانظر الأضواء القرآنية للسيد صالح أبو بكر 1/35، ومجلة المنار المجلد 9/516 - 517، والصلاة لمحمد نجيب ص 11 - 14، وفجر الإسلام 210، 211، وضحى الإسلام 2/123 كلاهما لأحمد أمين، ودليل المسلم الحزين لحسين أحمد أمين ص 45 وإعادة تقييم الحديث لقاسم أحمد ص 98، ونحو تطوير التشريع الإسلامى لعبد الله النعيم ص 44-50، والأصلان العظيمان 218، والسنة ودورها فى الفقه الجديد كلاهما لجمال البنا ص 12، 90، 91، 109، 161، 262، وحقيقة الحجاب وحجية الحديث لسعيد العشماوى ص 84، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص 111، 113، 290، 427، وبلوغ اليقين بتصحيح مفهوم ملك اليمين كلاهما لإسماعيل منصور ص 471، والخدعة رحلتى من السنة إلى الشيعة لصالح الوردانى ص 81، وتأملات فى الحديث زكريا عباس داود ص 131-164والإمام الشافعى لنصر أبو زيد 97، 98، والسلطة فى الإسلام لعبد الجواد ياسين 236 - 258، ودراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد 10 ص 489 - 514، ودراسة الكتب المقدسة لموريس بوكاى 13، 156،158،290،298، 302، وخمسون ومائة صحابى مختلف لمرتضى العسكرى 1/50، 51

القرون الثلاثة الفاضلة الذين شهد لهم المصطفى بالخيرية من صحابته الكرام والتابعين لهم بإحسان من أئمة المسلمين من المحدثين والفقهاء 0

فطعنوا بهذه الشبهة فى حجية السنة حيث ذهب الصنم الأكبر للمستشرقين جولد تسيهر إلى (أن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الدينى والسياسى والاجتماعى للإسلام فى القرنين الأول والثانى، وأنه ليس صحيحاً ما يقال أنه وثيقة للإسلام فى عهده الأول عهد الطفولة، ولكنه أثر من آثار جمهور الإسلام فى عصر النضوج، وتابعه على ذلك سائر المستشرقين[1]، وذيولهم من دعاة الفتنة، وأدعياء العلم فى أمتنا الإسلامية؛ مثل أحمد صبحى منصور القائل : "بدلاً من أن يعكف المسلمون على القرآن ومنهجه العقلى فإنهم أضاعوا قروناً فى تأليف الروايات والاختلاف حولها، وفى تأليف الخرافات والبحث عنها"[2]0

ويقول أيضاً : "... لأن تلك المرويات التى كانت تعبر عن عصور السابقين وثقافتهم أصبحت فى عصرنا تسئ للإسلام، علاوة على أنها أكاذيب ما أنزل الله بها من سلطان[3]، فتأمل هل هناك فرق فى المعنى بين ما قاله أحمد صبحى وجولدتسيهر؟!!

ومن أسباب وضع الحديث طعن أعداء الإسلام فى عدالة حمل الإسلام من صحابة رسول الله وأئمة المسلمين من الفقهاء والمحدثين 0

1- فاتهموا الصحابة العدول الثقات بالكذب على رسول الله ، وأنهم كانوا يكذِّب بعضهم بعضاً، وأنهم تسارعوا على الخلافة وانقسموا شيعاً وأحزاباً (وأخذ كل حزب يدعم موقفه بحديث يضعه على النبى ، واشتد ذلك الأمر فى العصر الأموى، والعباسى حيث تحولت تلك الأكاذيب إلى أحاديث، وتم تدوينها فى العصر العباسى ضمن كتب الحديث الصحاح) [4]0

---

1 () سبق تفصيل ذلك والرد عليه فى شبهة التأخر فى تدوين السنة ص 344-353 0

2 () مجلة روزاليوسف العدد 3530 ص 50 0

3 () انظر : مجلة روزاليوسف العدد 3563 ص 36، وكرر هذا الكلام إجمالاً فى كتبه الآتية : حد الردة ص 5، 89، والمسلم العاصى ص 8،9، وعذاب القبر ص 5،6، ولا ناسخ ولا منسوخ ص 10، وانظر السنة ودورها فى الفقه الجديد ص 11 0

4 () قاله أحمد صبحى فى كتابه الحسبة ص 10، 39، وانظر مجلة روزاليوسف العدد 3563 ص 35، والصلاة فى القرآن ص 56،57، وانظر:الحديث فى الإسلام للمستشرق الفريد غيوم ص 20-30 نقلاً عن منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتورة عزية على طه ص 57، 58 0

2- واتهموا أئمة المسلمين الثقات من المحدثين والفقهاء بأنهم نافقوا الحكام والسلاطين، وكانوا لهم جنوداً واخترعوا لهم من الأحاديث ما يثبت ملكهم وسلطانهم، وعلى دربهم صار علماء المسلمين إلى يومنا هذا 0 وفى ذلك يقول نيازى عز الدين :
"السلطان[1] كان يستخدم الأحاديث، وعلماء الحديث، ورجال الدين أصلاً من أجل إقناع الشعب الذى هو الرأى العام عنده بوجهة نظره دائماً، فكل هؤلاء كانوا يعملون للسلطان بأجر موضوع يقابل خدماتهم المطلوبة، فعليهم تنفيذ الأوامر (لذلك سميناهم فى هذا الكتاب بجنود السلطان؛ لأنهم يتلقون الأوامر وعليهم الطاعة الدائمة لتلك الأوامر مهما كانت)[2] ويقول فى موضع آخر : "وجنود السلطان استخدموا الأحاديث التى وضعوها ظلماً باسم الرسول ﷺ؛ ليتوصل السلطان إلى ما يريد من إخضاع الشعب بأقل تكاليف ممكنة"[3]0

وهذا الكذب ترديد لما قاله قديماً جولد تسيهر فى العقيدة والشريعة فى الإسلام قائلاً: "ولا نستطيع أن نعزو الأحاديث الموضوعة للأجيال المتأخرة وحدها، بل هناك أحاديث عليها طابع القدم، وهذه إما قالها الرسول ﷺ أو هى من عمل رجال الإسلام القدامى ... فالحق أن كل فكرة، وكل حزب وكل صاحب مذهب يستطيع دعم رأيه بهذا الشكل، وأن المخالف له فى الرأى يسلك أيضاً هذا الطريق ومن ذلك لا يوجد فى دائرة العبادات أو العقائد أو القوانين الفقهية أو السياسية مذهب أو مدرسة لا تعزز رأيها بحديث أو بجملة من الأحاديث، ظاهرها لا تشوبه أى شائبة"[4]0

---

1 () المراد بالسلطان فى نظر المؤلف هو معاوية بن أبى سفيان ﷺ، وصرح بذلك فى كتابه دين السلطان ص 34، 41، 795 0

2 () دين السلطان ص 62 0

3 () دين السلطان ص 92 وراجع من نفس المصدر ص 10، 114، 117، 119، 153، 154، وانظر : إنذار من السماء ص 10، 124، 125، 129، 130، 134، 695، 715 0 كلاهما لنيازى عز الدين 0 وانظر : وعاظ السلاطين للدكتور على الوردى ص 15-262 0

4 () العقيدة والشريعة ص 49،50 ، وانظر : له دراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد 10 ص 511، 521 0 وانظر : أصول الفقه المحمدى لشاخت ترجمة الصديق بشير نقلاً عن المرجع السابق العدد 11 ص 689 0 راجع : منهجية جمع السنة وجمع الأناجيل للدكتور عزية على طه ص 64 ما بعدها 0

ونفس هذا الكذب ردده حسين أحمد أمين فى كتابه دليل المسلم الحزين قائلاً : "ومن ثم فقد لجأ الفقهاء والعلماء إلى تأييد كل رأى يرونه صالحاً ومرغوباً فيه بحديث يرفعونه إلى النبى 0[5]

ورددده أحمد أمين فى فجر الإسلام قائلاً : "فلا تكاد ترى فرعاً فقهياً مختلفاً فيه إلا وحديث يؤيد هذا وحديث يؤيد ذلك"[2]0

ورددده أحمد صبحى مؤيداً فى ذلك أحمد أمين قائلاً فى دفاعه عن حل زواج المتعة : "وذلك يذكرنا بما قاله العلامة أحمد أمين فى كتابة فجر الإسلام 0 "أن الخلافات الفقهية كانت من أهم أسباب اختراع الأحاديث"[3]0

ويقول أيضاً : "إن كل ما كتبه الأئمة السابقون (يعنى ما دونوه فى كتب السنة المطهرة) ليس ديناً وإنما هو فكر دينى يقبل الخطأ والصواب[4]0

وردد ذلك من غلاة الشيعة على الشهرستانى فى كتابه (منع تدوين الحديث أسباب ونتائج" قائلاً : "السنة المتداولة اليوم ليست سنة الرسول بل هى سنة الرجال فى كم ضخم من أبوابها ومفرداتها"[5] وفى موضع آخر : يصف السنة المطهرة بأنها "فقه الرجال"[6]0

الجواب على شبهة أن الوضع وكثرة الوضاعين للسنة أضعفـت الثقـة بالسنـة الشريفـة

تمهيـد :

صحيح : أنه كان هناك وضاعون وكذابون لفقوا أقوالاً، ونسبوها إلى رسول الله 0 ولكن الأمر لم يكن بهذه البساطة التى تخيلها أصحاب هذه الشبهة، وأثاروا بها الوساوس فى النفوس، وقد جهلوا أو تجاهلوا الحقائق التى سادت الحياة الإسلامية فيما يتعلق بالسنة النبوية 0 فقد كان إلى جانب

---

5 () دليل المسلم الحزين ص 45 0
2 () فجر الإسلام ص 214 0
3 () مجلة روزاليوسف العدد 3564 ص 23 0
4 () انظر : مجلة روزاليوسف العدد 3563 ص 36، وقارن شيخ المضيرة لمحمود أبو ريه ص 170، والإمام الشافعى وتأسيس الأيدلوجية الوسطية للدكتور نصر أبو زيد ص 98، والسلطة فى الإسلام لعبد الجواد ياسين ص 260، وإعادة تقييم الحديث لقاسم أحمد ص 98، 99 وغيرهم 0
5 () منع تدوين الحديث ص 302 0
6 () المصدر السابق ص 330 0

ذلك عدد وفير من الرواة الثقات المتـقنين العدول، وعدد وفير من العلماء الذين أحاطوا حديث رسول الله بسياج قوى يعسر على الأفاكين اختراقه

واستطاع هؤلاء المحدثون بسعة إطلاعهم، ونفاذ بصيرتهم، وجدهم واجتهادهم ومثابرتهم أن يعرفوا الوضاعين، وأن يقفوا على نواياهم ودوافعهم، وأن يضعوا أصابعهم على كل ما نسب إلى رسول الله على سبيل الوضع والكذب والافتراء 0

فهؤلاء الوضاعون لم يترك لهم الحبل على الغارب يعبثـون فى الحديث النبـوى كمـا يشـاؤون، ولـم يـترك لهـم المجـال لأن يَنْدَسُـوا بيــن رواة الأحـاديث النبويــة الثقـات العـدول دون أن يعرفوا 0

فقد أدرك العلماء الثقات من المحدثين هذا الاتجاه عند الوضاعين فضربوا عليهم حصار فكرياً، وعلمياً، وعملياً، وميزوهم، وكشفوهم، وكشفوا أساليبهم، وأهدافهم، ودوافعهم، وذكروهم فرداً فرداً وبينوا حكم الدين فى كل منهم[1]، كما استعدوا عليهم الحكام والأمراء بمنعهم من التحديث، كما ميزوا الصحيح والضعيف والموضوع فدون كل على حده، وتلك مزية للسنة لم يصل إليها أى علم من العلوم، إلا أن أعداء الإسلام استطاعوا أن يصوروا هذه المزية على أنها عيب!!! بزعمهم أن الموضوع يوجد فى السنة بلا تمييز[2]0

وإذا كان العلماء قديماً وحديثاً اتسعت مباحثهم فى التعريف بالحديث الموضوع، وبدايته، وأسبابه، وحكم روايته، وضوابط معرفته، وأشهر المصنفات فيه، وكتبوا فى ذلك ما يفى بالغاية - حتى يصح أن يقال : لم يدع الكاتبون زيادة لمستزيد فيه، فلنذكر خلاصة بعض تلك المباحث ففيها بيان جهود علماء الحديث فى مقاومة حركة الوضع والوضاعين، وهتك سترهم، حتى خرجت السنة النبوية المطهرة سالمة من تحريفهم وإفكهم 0فإلى بيان ذلك 0

التعريف بالحديث الموضوع لغة واصطلاحاً :

الموضوع لغـة : اسم مفعول، مأخوذ من وضع الشئ يضعه وضعاً، إذا حطه وأسقطه 0 أو مأخوذ من الضعة، وهى الانحطاط فى الرتبة ويأتى (وضع) لمعانٍ عدة، منها : الإسقاط، كوضع الجنابة عنه أى أسقطها وكوضع الأمر، أو الشئ عن كاهله، أى أسقطه 0 ويأتى بمعنى الترك، ومنه : إبل

---

1 () مؤتمر السنة النبوية ومنهجها فى بناء المعرفة والحضارة بحث الشيخ عز الدين التميمى 2/569-570 0

2 () السنة النبوية 0 مكانتها 0 لفضيلة الأستاذ الدكتور عبد المهدى عبد القادر ص 54 0

موضوعة، أي متروكة فى المرعى 0 ويأتى بمعنى الافتراء والاختلاف كوضع هذه القصة، أى : اختلقها وافتراها 0 والأحاديث الموضوعة : المختلقة[1]0

والموضوع فى اصطلاح المحدثين : هو الحديث الكذب، المختلق، المصنوع فهو مما نسب إلى النبى كذباً واختلاقاً، مما لم يقله أو يفعله أو يقره، فالمناسبة بين المعنى اللغوى، والاصطلاحى ظاهرة؛ لأن الموضوع فيه معنى السقوط، وفيه انحطاط فى رتبته عن غيره، وفيه معنى التوليد وإيجاد ما لم يكن موجوداً[2]0

وتسمية الكلام (الموضوع) : حديثاً، لا مانع منها، فهو حديث بالنظر إلى المعنى اللغوى، كما أشار إليه الحافظ السخاوى فى فاتحة كتابه المقاصد الحسنة بقوله : "ولاحظت فى تسميتها أحاديث - المعنى اللغوى –"[3]، وهو أيضاً (حديث) بحسب زعم واضعه، وبالنظر إلى ظاهر الأمر قبل البحث والكشف له، وإن كان اصطلاحاً ليس بحديث 0

ويشهد لتسمية الكلام المكذوب (حديثاً) قوله : "من حدث عنى بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين"[4]، ففى هذا الحديث سمى النبى ، الكلام المكذوب (حديثاً)0

والحديث الموضوع : تارة يكون كلاماً يخترعه الكذاب من عند نفسه، ثم يضيفه إلى رسول الله ، وهو أكثر الأحاديث الموضوعة 0

وتارة يأخذ الواضع كلام غيره كبعض كلمات السلف الصالح من الصحابة والتابعين، أو بعض كلمات الحكماء،أو بعض الأخبار الإسرائيليات،أو غير ذلك، ثم ينسبه للرسول 0

---

1 () لسان العرب 8/396، 397، والقاموس المحيط 3/91، 92 0

2 () انظر : تدريب الراوى 1/274، وفتح المغيث للسخاوى 1/274، وتوضيح الأفكار 2/68، وتنـزيه الشريعة لابن عراق 1/5 0

3 () المقاصد الحسنة ص 3 0

4 () سبق تخريجه ص 34 0

وتارة يأخذ الواضع حديثاً ضعيف الإسناد، فيركب عليه إسناداً صحيحاً ليروج ويقبل 0 **وتارة** ينسب الكلام المستقيم ككلام بعض الصحابة أو غيرهم إلى النبى خطأ وغلطاً، فيقال فيه أيضاً : حديث موضوع[5] أ 0هـ0

---

5 () لمحات من تاريخ السنة ص 80، 81 وانظر : تفصيل ذلك فى الموضوعات لابن الجوزى 1/35، وتنـزيه الشريعة لابن عراق 1/15-16 0

بداية الوضع فى الحديث وبراءة الصحابة منه :

اختلف العلماء فى بداية ظهور الوضع فى الحديث إلى قولين :

1- القول الأول : ذهب إلى أن بدايته فى عهد النبوة المباركة، وبه قال الدكتور صلاح الدين الأدلبى[1]، والدكتور فاروق حماده[2]، واستدلوا على ذلك بما روى عن بُرَيْدَة [3] قال: جاء رجل إلى قوم فى جانب المدينة فقال : إن رسول الله أمرنى أن أحكم برأيى فيكم، فى كذا وكذا 0 وقد كان خطب امرأة منهم فى الجاهلية، فأبوا أن يزوجوه، فبعث القوم إلى النبى يسألونه، فقال : **"كذب عدو الله"**0 ثم أرسل رجلاً فقال : **"إن أنت وجدته ميتاً فأحرقه"** فوجده قد لدغ فمات، فحرقه، فعند ذلك قال النبى : "من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"[4]0

---

1 () منهج نقد المتن عند علماء الحديث ص 40، 41 0

2 () المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل ص 271 - 273 0

3 () بُرَيْدَةُ هو : بُرَيْدَةُ بن الحُصَيْب، صحابى جليل له ترجمة فى : الاستيعاب 1/185 رقم 217، وتاريخ الصحابة ص 43 رقم 108، ومشاهير علماء الأمصار ص 78 رقم 414، واسد الغابة 1/367رقم 398، والإصابة 1/146 رقم 632 0

4 () أخرجه ابن عدى فى الكامل 4/1371، ونقله عنه ابن الجوزى فى مقدمة كتابة (الموضوعات) 1/55، 56 من حديث بريدة ، وفى إسناده بروايته عند ابن عدى، وروايتيه عند ابن الجوزى (صالح بن حيان القرشى) اتفقت كلمة المحدثين النقاد على تضعيفه وجرحه، كما تراه فى ترجمته فى : تـهذيب التهذيب 4/386، وتقريب التهذيب 1/427 رقم 2862، والجرح والتعديل 4/398 رقم 1739، والمجروحين لابن حبان 1/365، والضعفاء والمتروكين للنسائى ص 135 رقم 311، وخلاصة تذهيب تـهذيب الكمال ص 170 وترجم له الحافظ الذهبى فى الميزان 2/292 فذكر من منكراته هذا الحديث نفسه، وقال : رواه كله صاحب (الصارم المسلول) ص 169 من طريق البغوى عن يحيى الحمانى عن على بن مسهر وصححه، ولم يصح بوجه 0 والحديث أخرجه الطبرانى فى الأوسط 3/59 عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وفى إسناده عطاء بن السائب الكوفى وقد اختلط كما قال الهيثمى فى مجمع الزوائد 1/145، وقد نص الطبرانى أن هذا الحديث لم يروه عن عطاء إلا وهيب بن خالد، وقد ذكر أبو داود أنه سمع منه بعد اختلاطه 0 انظر : نـهاية الاغتباط ص 241 رقم 71، وفى تـهذيب التهذيب 7/203 رقم 385 رواية وهيب عنه فى جـملة ما يدخل فى الاختلاط، هذا وقد تتبع الأستاذ عبدالفتاح أبو غدة هذا الحديث برواياته المتعددة فى كتابه "لمحات من تاريخ السنة" تحت عنوان "بطلان الأحاديث الدالة على وجود الكذب على النبى فى حياته ص 56 – 65، وقال : وأما الحديث الذى جاء فى سبب ورود حديث "من كذب علىَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"،

2- القول الثانى : ذهب إلى أن بداية الوضع فى الحديث، كانت باندلاع الفتنة التى أشعل فتيلها أقوام من الحاقدين على الإسلام، ويعتبر الدكتور السباعى سنة أربعين من الهجرة هى الحد الفاصل بين صفاء السنة وخلوصها من الكذب والوضع، وبين التزايد فيها واتخاذها وسيلة لخدمة الأغراض السياسية والانقسامات الداخلية بعد أن اتخذ الخلاف بين علىّ ومعاوية -رضى الله عنهما- شكلاً حربياً سالت به دماء وأزهقت منه أرواح، وبعد أن انقسم المسلمون إلى طوائف متعددة[1]0 وربما بدأ قبل ذلك، فى الفتنة التى كانت زمن عثمان ، هذا إذا اعتبرناها الفتنة المذكورة فى خبر ابن سيرين، والتى جعلها بداية لطلب الإسناد 0

وأياً كانت بداية الوضع فى الحديث "زمن النبوة المباركة" أو "زمن الفتنة" فلا يمكن أن يكون الوضع فى الحديث وقع من صحابة رسول الله العدول الثقات المعروفين بالخيرية، والتقى، والبر والصلاح، والذين يدور عليهم نقل الحديث 0

وعلى فرض صحة الروايات التى تشير إلى أن بداية الوضع زمن النبوة المباركة 0 فليس فيها ما يشكك فى صدق الصحابة، ولا ما يطعن فى عدالتهم، إذ كان معهم منافقون، وهم الذين كانت تصدر منهم أعمال النفاق، فلا يبعد أن يكون الرجل الوارد فى تلك الروايات واحد من المنافقين، وبذلك قال الدكتور صلاح الدين الأدلبى[2]، والدكتور فاروق حمادة[3] دفاعاً عن تهمة الصحابة بالكذب

فهو حديث منكر لا يصح الالتفات إليه ولا التعويل عليه، انظر : لمحات من تاريخ السنة ص 56

[1] () السنة ومكانتها للدكتور السباعى ص 75، وممن ذهب إلى القول الثانى الدكتور همام سعيد فى كتابه الفكر المنهجى عند المحدثين ص 51، والدكتور أبو لبابة فى كتابه أصول علم الحديث ص 89–91، والأستاذ أبو غدة فى كتابه لمحات من تاريخ السنة ص 73 - 76 وغيرهم 0

[2] () منهج نقد المتن عند علماء الحديث ص 41 0

[3] () المنهج الإسلامى فى الجرح والتعديل ص 273، وسبقهم إلى ذلك الإمام ابن حزم فى كتابة الإحكام فى مباحث المرسل فصل (ليس كل من أدرك النبى ورآه صحابياً 2/218 0 فبعد أن روى الحديث السابق من رواية بريدة وفى إسناده أيضاً "صالح بن حيان القرشى"، قال ابن حزم : فهذا من كان فى عصره يكذب عليه كما ترى فلا يقبل إلا من سمى وعرف فضله، وقبل ذكره للحديث قال : "وقد كان فى المدينة فى عصره عليه السلام منافقون بنص القرآن، وكان بـها أيضاً من لا ترضى حاله "كهيت" المخنث الذى أمر عليه السلام بنفيه، والحكم ابن أبى العاص الطريد وغيرهما، فليس هؤلاء ممن يقع

عليه فى زمانه، وهما من أصحاب القول الأول أن بداية الوضع زمن النبوة المباركة 0

أما ما زعمه غلاة الشيعة والمستشرقون ودعاة اللادينية : أن بداية الوضع كانت فى زمن النبى ووقعت من صحابته الكرام، واستدلالهم على ذلك بالروايات السابقة[1]0 وغيرها مما جاء فيها تخطئة بعض الصحابة لبعضهم، واستشهادهم بذلك على أنهم كانوا يشكون فى صدق بعضهم بعضاً0

فهذا لا يقوله إلا قوم امتلأت قلوبهم حقداً وبغضاً على من اختارهم واصطفاهم ربهم لصحبة نبيه وتبليغ رسالته إلى الخلق كافة 0

يقول الدكتور أبو لبابة حسين : "لا يختلف منصفان فى أن العصر الأول للإسلام يعد أنظف العصور وأسلمها من حيث استقامة المجتمع وتوفيق رجاله وصلاحهم ولا غرو،فإن جلّ القيادات كانت من الصحابة[2]، كما أن التربية القرآنية التى غرسها فى صحبه، وتعهدها بالرعاية كانت عاملاً فعالاً فى تطهير نفوس الأصحاب مما يطرأ عادة على القلوب والنفوس من

عليهم اسم الصحابة أ 0هـ 0 وهذا الذى قاله الإمام ابن حزم قبل روايته لحديث بريدة يؤكد حمله تلك الرواية على رجل من المنافقين، لا على أحد من الصحابة العدول الثقات 0 ومن العجب أن محمود أبو رية استشهد برواية ابن حزم ولم ينقل كلامه السابق 0 انظر : أضواء على السنة ص 65، وتابعه على ذلك من الشيعة زكريا عباس داود فى كتابه تأملات فى الحديث ص 123، كما لم يلتفت الأستاذ أبو غدة –رحمه الله- إلى أن ابن حزم حمل رواية بريدة على رجل من المنافقين، فغلط الأستاذ أبو غدة الإمام ابن حزم ظناً منه أنه اعتد بصحة الحديث عندما ذكره فى موضعين من كتابه 0 انظر : لمحات من تاريخ وعلوم الحديث للأستاذ أبو غدة ص 58 هامش 0

1 () انظر : أضواء على السنة ص 65، والسنة ودورها فى الفقه الجديد ص 139، وإنذار من السماء ص 700، 701، ودين السلطان ص 258، 325، وتبصير الأمة بحقيقة السنة ص 294،428، وفجر الإسلام ص 211، ومعالم المدرستين المجلد 1/435، والنص والاجتهاد عبد الحسين شرف الدين ص 335، وتأملات فى الحديث عند السنة والشيعة زكريا داود ص 126، ودراسات محمدية ترجمة الأستاذ الصديق بشير نقلاً عن مجلة كلية الدعوة بليبيا العدد 10 ص 539 0

2 ()أصول علم الحديث للدكتور أبو لبابة ص 89،وراجع:ما سبق فى الجواب عن شبهة نـهالصحابة عن الإكثار من الرواية اتـهام من أبى بكر وعمر –رضى الله عنهما- للصحابة بالكذب ص 336-339 0

أهواء ورغائب تكون مدعاة للكذب والافتراء، ولا سيما والقرآن الكريم يتوعد الكاذبين بأشد الوعيد، ويصف الكذب بأنه ظلم قال تعالى: [1]، [2]0

وكيف يكذبون! وقد اشتهر وأعلن فيهم وتواتر عنهم قوله : **"من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"**[3] وكيف نتصور وصفهم بالكذب وعشرات من الآيات القرآنية، وعشرات أخرى من الأحاديث النبوية تزكيهم وتصفهم بالصدق، والإخلاص، والتقوى؟!!

بل إنه كما يقول الدكتور السباعى –رحمه الله- : "ليس من السهل علينا أن نتصور صحابة رسول الله الذين فدوا الرسول بأرواحهم وأموالهم وهجروا فى سبيل الإسلام أوطانهم وأقرباءهم، وامتزج حب الله وخوفه بدمائهم ولحومهم : ليس من السهل أن نتصور هؤلاء الأصحاب يقدمون على الكذب على رسول الله مهما كانت الدواعى إلى ذلك[4] ... ولقد دلنا تاريخ الصحابة فى حياة الرسول وبعده، أنهم كانوا على خشية من الله وتقى يمنعهم من الافتراء على الله ورسوله، وكانوا على حرص شديد على الشريعة وأحكامها، والذب عنها، وإبلاغها إلى الناس، كما تلقوها عن رسوله يتحملون فى سبيل ذلك كل تضحية ويخاصمون كل أمير أو خليفة أو أى رجل يرون فيه انحرافاً عن دين الله لا يخشون لوماً، ولا موتاً، ولا أذى، لا اضطهاداً0

نماذج من جراءة الصحابة فى حفظ الشريعة :

1- فهذا الفاروق عمر الذى تهابه أعتى الإمبراطوريات ويخاف سطوته العادلة أشجع الرجال، تقف فى وجهه امرأة لتقول له : لا، وذلك حين دعا إلى أمر رأت فيه هذه المرأة مخالفة لتعاليم القرآن، فقد خطب الناس يوماً فقال : **"أيها الناس لا تغالوا فى مهور النساء لو كان ذلك مكرمة عند الله لكان أولاكم بها رسول الله 0 فتتصدى له امرأة على مسمع من الصحابة فتقول له : "يا أمير المؤمنين! كتاب الله أحق أن يتبع أو قولك؟ قال : بل كتاب الله ، فما ذلك؟ قالت نهيت الناس آنفاً أن يغالوا فى صدق النساء والله يقول فى كتابه العزيز :** [illegible]

---

1 () الآية 32 من سورة الزمر 0
2 () الآية 69 من سورة يونس 0
3 () سبق تخريجه ص 275 0
4 () قارن بالإسلام على مفترق الطرق للأستاذ محمد أسد ص 94 0

[illegible] **فقال عمر : كل أحد أفقه من عمر، مرتين أو ثلاثاً ثم رجع إلى المنبر فقال للناس : إنى نهيتكم أن تغالوا فى صدق النساء ألا فليفعل كل رجل فى ماله ما بدا له**[2]

2- ويذهب أبو بكر إلى محاربة الممتنعين عن أداء الزكاة فيعارضه عمر طالما أن نصاً نبوياً يمنع دماء من يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وهو قوله **"أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله، فقد عصم منى ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله"، فقال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال والله لو منعونى عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ، لقاتلتهم على منعه فقال عمر بن الخطاب : فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبى بكر للقتال فعرفت أنه حق"**[3]0

3- وهذا على بن أبى طالب يعارض عمر فى همه برجم امرأة ولدت لستة أشهر، فقال له علىّ : ليس ذاك لك : إن الله يقول فى كتابه [illegible][4] فقد يكون فى البطن ستة أشهر، والرضاع أربعة وعشرين شهراً فذلك تمام ما قال الله : ثلاثون شهراً، فخلى عنها عمر"[5]0

4- وهذا أبو سعيد الخدرى ينكر على مروان من الحكم والى المدينة تقديم الخطبة على صلاة العيد مبيناً أنه عمل مخالف للسنة النبوية[6]0

---

1 () جزء من الآية 20 من سورة النساء 0

2 () أخرجه سعيد بن منصور فى سننه باب ما جاء فى الصداق 1/166، 167 رقم 598 وأخرجه أبو يعلى فى مسنده وفيه "كل الناس أفقه من عمر"، قال الهيثمى فى مجمع الزوائد 4/284 : فيه مجالد بن سعيد وفيه ضعف وقد وثق 0

3 () أخرجه البخارى (بشرح فتح البارى) كتاب استتابة المرتدين، باب قتل من أبى قبول الفرائض 12/288 رقم 6924، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله 1/232 رقم 32، واللفظ له 0

4 () جزء من الآية 15 من سورة الأحقاف 0

5 () أخرجه سعيد بن منصور فى سننه، باب المرأة تلد لستة أشهر 2/66 رقم 2074 0

6 () قصة الحديث أخرجها (بشرح فتح البارى) كتاب العيدين، باب الخروج إلى المصلى بغير منبر 2/520 رقم 956، ومسلم (بشرح النووى) كتاب الإيمان، باب بيان كون النهى عن المنكر من الإيمان 1/296 رقمى 78، 79، وانظر : إنكار كعب بن عجرة على عبد الرحمن ابن أم الحكم خطبته يوم الجمعة قاعداً قائلاً : "انظروا إلى هذا الخبيث يخطب قاعداً وقال الله تعالى : **"وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا"** أ0هـ الآية 11 من سورة الجمعة، والحديث أخرجه

5- وها هو ابن عمر-كما يروى لنا الذهبى فى "تذكرة الحفاظ" يقوم-والحجاج[7]يخطب فيقول : أى ابن عمر متكلماً عن الحجاج : عدو الله استحل حرم الله وخرب بيـت الله وقتـل

مسلم (بشرح النووى) كتاب الجمعة باب قوله تعالى : **"وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا"** 3/416 رقم 864 0

7 () الحجاج : هو الحجاج ابن يوسف بن أبى عقيل الثقفى، الأمير، المشهور، الظالم، المبير، وقع ذكره وكلامه فى الصحيحين وغيرهما، وليس بأهل بأن يروى عنه، ولى إمرة العراق عشرين سنة، مات سنة 95هـ 0 له ترجمة فى : تقريب التهذيب 1/190 رقم 1144، ووفيات الأعيان 2/29 رقم 149، والجرح والتعديل 3/168 رقم 717، والكاشف 1/313 رقم 946، وسير أعلام النبلاء 4/343 رقم 117، ولسان الميزان 2/333 رقم 2351 0